

الدورية المشتركة في سوريا لا تذيب الخلافات التركية الأميركية

خطوة عسكرية مرفوقة بغضب أنقرة من دعم واشنطن لوحدات حماية الشعب الكردية



أقدم الجيشان التركي والأميركي الجمعة وسط كومة من الخلافات بين الطرفين على تسيير دورية عسكرية مشتركة ثالثة شرق الفرات بسوريا. وتأتي هذه الخطوة ضمن عملية البدء في تطبيق المرحلة الأولى من المنطقة الآمنة، لكن بعض المتابعين يرون أن العملية قد تكون مرفوقة في ما بعد بتوافقات تركية أميركية خاصة أن تركيا هددت مؤخراً بالقيام بعملية عسكرية أحادية رفضتها واشنطن بسبب ما تعتبره أنقرة تماهي الولايات المتحدة في دعم وحدات حماية الشعب الكردية.

● **دعشقا** - بدأت القوات العسكرية الأميركية والتركية، الجمعة في تنفيذ المرحلة الأولى من إنشاء المنطقة الآمنة شرق الفرات بسوريا رغم تراكم الملفات الخلافية بين الجانبين وتحديدا بشأن الأزمة السورية أو بسبب التهديدات التي لوحث بها واشنطن بفرض عقوبات على أنقرة بسبب قرار شراء منظومة دفاع جوي روسية. وسير الجيشان صباح الجمعة الدورية البرية المشتركة الثالثة، شرق الفرات بسوريا. ويأتي ذلك بعد ظهور خلافات عميقة بين الطرفين خاصة وأن أنقرة أبدت انزعاجها من دعم الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب الكردية. وأشار بيان صادر عن وزارة الدفاع التركية، إلى أن الدورية المشتركة جرت بواسطة المركبات المدرعة، وبطائرات دون طيار. ولفت البيان إلى أن الدورية جرت شرق مدينة تل أبيص التابعة لمحافظة الرقة.

المرحلة الأولى لإنشاء المنطقة الآمنة

أسمائهم إشارتهم إلى ظهور مؤشرات متزايدة على أن أنقرة تستعد للتدخل في شرق الفرات، في خطوة ستشكل خطرا على القوات الأميركية المتبقية في سوريا والتي يقدر تعدادها بأكثر من ألف جندي. وأكد المسؤولون أن واشنطن قد تضطر إلى سحب قواتها من سوريا في حال شنت أنقرة عملية جديدة هناك، ووصف أحدهم هذا السيناريو بأنه كارثي، مضيفا "ربما لن يكون أمامنا في هذه الحالة أي خيار سوى الانسحاب". وأوضح هؤلاء أن مخاوف الأميركيين تعود على وجه الخصوص إلى عدم قناعتهم بشأن ما إذا كانت أنقرة ستحظر واشنطن مسبقا بشأن بدء عملياتها الجديدة المزعومة في سوريا، مرجحا أن هذا قد يحدث قبل أقل من 48 ساعة على بدء التدخل.

من جانب واحد لن تؤدي إلى تحسن أمن أحد، لدى الأتراك بالطبع خيار التحرك عسكريا". وقالت قوات سوريا الديمقراطية التي تقودها وحدات حماية الشعب الأسبوع الماضي إنها ستسحب لمسافة تصل إلى 14 كيلومترا في بعض المناطق، لكن تركيا تقول إن الولايات المتحدة وافقت على أنه ينبغي أن تمتد المنطقة الآمنة إلى عمق 30 كيلومترا في سوريا. وتحدثت من جهتها العديد من التقارير الأميركية الخميس، عن تصاعد مخاوف المسؤولين الأميركيين إزاء إمكانية شن تركيا حملة عسكرية جديدة ضد المقاتلين الأكراد في شمال سوريا. ونقلت صحيفة "ول ستريت جورنال" الأميركية في تقريرها عن مسؤولين أميركيين لم تكشف عن

إغضاب الولايات المتحدة بالقيام بتوغل عسكري شامل في وقت يخيم فيه التوتر بالفعل على العلاقات بين واشنطن وأنقرة فإن تركيا واصلت الدعوة لتكثيف الجهود. ونفذت القوات الأميركية والتركية إلى اليوم ست مهمات جوية مشتركة فوق شمال شرق سوريا وبوريتين بريتين، لكن الولايات المتحدة حذرت تركيا من أن أي عمل من جانب واحد لن يصب في مصلحة أي دولة أو أمنا. وكان جيمس جيفري المبعوث الأميركي الخاص بسوريا قد كشف على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الجمعة الماضي أن واشنطن تمضي بإخلاص وبأسرع ما يمكن، وحذر من أي عمل أحادي في المنطقة. وقال جيفري "أوضحنا الأمر لتركيا على جميع المستويات بأن أي عملية

لاجئ سوري في المنطقة، لكن أنقرة لوحث مرارا بعمل عسكري من جانب واحد إذا لم تصل الجهود إلى مستوى توقعاتها أو إذا تعثرت. وقال الرئيس رجب طيب أردوغان الثلاثاء الماضي إن تركيا ليس أمامها خيار سوى العمل منفردة نظرا لعدم إحراز تقدم مع الولايات المتحدة في أكثر تصريحاته وضوحا حتى الآن بشأن اعتراف تركيا بدء توغل عسكري. وتوترت العلاقات بين البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي بسبب عدد من القضايا منها السياسة تجاه سوريا والتهديد الذي يلوح في الأفق بفرض عقوبات أميركية على أنقرة بسبب قرار شراء منظومة دفاع جوي روسية. وفي حين يقول دبلوماسيون ومحللون وحزب الشعب الجمهوري التركي المعارض إن أردوغان لا يريد

تسيير دورية مشتركة ثالثة في سوريا رغم أن تركيا غير راضية عن وضع المحادثات الحالية مع الولايات المتحدة لإنشاء «منطقة آمنة»

وبحسب نفس البيان، فإن 300 شاحنة تحمل مساعدات تستخمد لأغراض لوجستية وعسكرية، دخلت مناطق سيطرة منظمة وحدات الشعب الكردية شرقي سوريا. وضمت الشاحنات حاويات أسلحة خفيفة ونخيرة، إضافة إلى معدات رادار وقد توجهت إلى القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة. وظهرت في الفترة الأخيرة وتورات حادة بين واشنطن وأنقرة بشأن الدعم المتواصل من الولايات المتحدة

اتفاق فلسطيني إسرائيلي على حل أزمة المقاصة

● القدس - أكدت عدة تقارير بعد لقاء رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ بوزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون الخميس عن وجود اتفاقات بين الطرفين لحل أزمة المقاصة بعدما وافقت السلطة الفلسطينية على المستحقات المالية المتخلدة لدى إسرائيل. وقال رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ في تغريدة على تويتر، إنه التقى الخميس مع وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، وأنه جرى الاتفاق بين الطرفين على تحويل دفعة من المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية.

وأضاف أن الخلاف على "رواتب عائلات الشهداء والأسرى، لا يزال قائما". وقال مسؤول إسرائيلي إن محمود عباس وافق على تسلم المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية لدى إسرائيل، وبالتالي حل "أزمة المقاصة". وأكد المسؤول الإسرائيلي أن إسرائيل ستحول 1.8 مليار شيكل (518 مليون دولار أميركي) من أموال الضرائب المتراكمة في الأشهر الأخيرة. وأضاف أن "إسرائيل ستواصل تطبيق القانون، واقتطاع جزء صغير من أموال الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وذلك احتجاجا على استمرار تحويل الأموال إلى الأسرى الفلسطينيين وأسرتهم". واشتدت حدة الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، منذ قرار إسرائيل اقتطاع جزء من أموال الضرائب الفلسطينية في فبراير الماضي.

السودان يبدأ طي صفحة ثلاثة عقود من أخونة التعليم

وكانت جامعة الخرطوم منذ تأسيسها في عام 1902 من أهم منارات التعليم في العالم العربي وظلت تصنف طيلة عقود ضمن أفضل الجامعات العالمية. وترجع التصنيف الدولي لجامعة الخرطوم منذ أن أسس الإسلاميون بسدة الحكم في السودان وطيلة عهد عمر البشير بشكل لافت بسبب تنافس محاولات الدفع بها كي تصبح مجرد بؤرة للإخوان وذلك عقب تنافي تلاحب المسؤولين والقائمين عليها بكل المقاييس الأكاديمية التي تخص تحديدا مناهج التعليم.

وفي 19 سبتمبر الماضي، أصدر حمدوك قرارا بإقالة وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مصطفى محمد علي من منصبه.

ويعمم المراقبون على أن حكومة حمدوك أبدت إلى حد الآن اهتماما متزايدا بإصلاح التعليم عبر اتخاذ قرارات مفصلية هدفها مراجعة كل ما يتعلق بقطاع التعليم في الجامعات والمدارس. ووقعت الحكومة السودانية في هذا الصدد قبل أسبوعين، اتفاقية منحة مالية مع منظمة يونيسيف والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، بقيمة 59.7 مليون دولار لدعم القطاع الاجتماعي. وبحسب وزارة المالية السودانية، ستدعم المنحة القطاع الاجتماعي خاصة التعليم في الميزانية القادمة. يذكر أن البنك الدولي امتنع عن تقديم مساعدات مالية للسودان، منذ ثمانينات القرن الماضي، بعد تعثر الأخير في سداد ديونه الخارجية، فيما يكتفي بتقديم المساعدات الفنية له.

في خاتمة البدء في تطهير وطي صفحة ثلاثة عقود من أخونة التعليم يدفع من الرئيس المعزول عمر البشير. وتضمنت تركيبة المدراء الذين تم إغاثهم عددا من الوزراء السابقين وأعضاء في المكتب السياسي لحزب المؤتمر الوطني، الجناح السياسي للإخوان. وتحتوي الإجراءات الجديدة أيضا قرارا آخر، تمثل في تعيين الدكتور فدوى علي طه في منصب مدير جامعة الخرطوم.

ووجه قرار حمدوك، أنذاك، عقب ساعات من تلويع جميع مدراء الجامعات الحكومية بالسودان، بتقديم استقالاتهم، وذلك قبل أيام من تنفيذ قرار يقضي بإغاثهم مع بدء العام الدراسي الجديد، مطلع أكتوبر. وقرر رئيس الوزراء آنذاك تعيين سامي محمد شريف، خلفا لوكيل وزارة التعليم العالي المقال، وفي الأثناء، أعلن "تجمع أساتذة الجامعات والكليات" بالسودان، دعمه لوزيرة التعليم العالي انتصار الزين صغيرون، عقب إعلان مدراء الجامعات تقديم استقالاتهم احتجاجا على تصريحات أدلت بها. وأكد تجمع الأساتذة وهو أحد المكونات الرئيسية لـ"تجمع المهنيين السودانيين" أن خطاب صغيرون "أقلق مضاجع انتصار نظام البشير، بالتزامها بمبادئ الثورة، وإقالة مدراء الجامعات

المقالين (35 مديرا) ووجه القرار وزارتي المالية والتخطيط والعمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والجهات المعنية الأخرى، لاتخاذ إجراءات التنفيذ. وأعفى رئيس الوزراء 28 رئيس مجلس أمناء بالجامعات الحكومية، وأبرزهم إبراهيم غندور، ومحمد طاهر آيلا، وعضو الجاز، وعلى كرتي، وجميعهم من رموز حكومة الرئيس المعزول عمر البشير. ويصف مراقبون هذه الخطوات التي اتخذها حمدوك على أنها تدخل



لا ديمقراطية دون تعليم منفتح